

القطاع المالي والمصرفي والسوق

لقد شكلت جائحة كورونا وانخفاض مستويات إنتاج النفط وما صاحبهما من تقلبات في أسعار النفط تحديات كبيرة واجهت الاقتصاد العالمي خلال عام 2020م.

القطاع المصرفي في المملكة

على الرغم من التأثير الذي لحق بالقطاع المصرفي في المملكة بسبب جائحة كورونا، إلا أنه كان أقل درجة مما هو عليه الحال في دول أخرى بالمنطقة، حيث لم تدخر الحكومة السعودية وسعاً في مواجهة الجائحة بصورة استباقية من أجل التخفيف من آثارها، بل وأعلنت عن حزم دعم مالي للقطاع الخاص بقيمة 228 مليار ريال تقريباً، وشمل ذلك القطاع المصرفي السعودي وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما ساهم البنك المركزي السعودي (ساما) بدعم مالي قيمته 50 مليار ريال سعودي للقطاع المصرفي، للمساعدة في تحسين السيولة المصرفية ودعم توفير التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.

نظرة مستقبلية

إن توقعات المملكة تستند بشكل كبير على التطورات التي قد تشهدها جائحة كورونا في الأشهر المقبلة. ومن هنا أعلنت المملكة عن تخصيص ميزانية قدرها 990 مليار ريال لعام 2021م، وهي أقل من التقديرات السابقة حيث تهدف الدولة إلى التخفيف من العجز الناجم عن الجائحة والتقلبات النفطية المستمرة. وعلى الرغم من التحديات الاستثنائية التي واجهها الاقتصاد في عام 2020م، إلا أن الجهود المبذولة لدعم رؤية المملكة 2030 وركائزها تظل أولوية هامة للمملكة. علاوة على ذلك، وبحسب توقعات وتقديرات صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة إلى 2.6% في عام 2021م. وعليه، وبينما تشير التوقعات إلى احتمالية تعافي الاقتصاد، إلا أنها تظل توقعات غير مؤكدة.

وقد اتخذت الحكومة السعودية في هذا الخصوص نهجاً تدريجياً وصارماً، ضمن جهودها للتخفيف من آثار أي عواقب وخيمة، وشمل ذلك تطبيق احترازمات التباعد الاجتماعي وإبرام اتفاقيات تتعلق بإنتاج النفط. شهد اقتصاد المملكة انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي بشكل قياسي بلغت نسبته 7% خلال الربع الثاني من عام 2020م، ولكنه عاد للارتفاع بنسبة 2.8% في الربع الرابع مقارنة بانكماش بنسبة 0.3% لنفس الفترة من عام 2019م. في نهاية السنة، شهد القطاع الغير النفطي انخفاضا بنسبة 2.1% مقارنة ب 8.2% في الربع الثاني من عام 2020م. الاقتصاد النفطي تراجع بنسبة 8.2% وهو اقصى تراجع منذ عام 2011م.

وزادت أيضاً ضريبة القيمة المضافة لضعفين في شهر يوليو، لتعويض تأثير انخفاض عائدات النفط على الموارد المالية للدولة، وعلى النشاط الاقتصادي للقطاعات غير النفطية.

بلغ سعر خام برنت 67.3 دولاراً للبرميل الواحد في شهر ديسمبر من عام 2019م، وفي شهر أبريل 2020م انخفض إلى 18.38 دولاراً، بينما تم تداوله في نهاية عام 2020م بسعر 49.99 دولاراً للبرميل الواحد. من المتوقع أن يتقلص العجز في ميزانية عام 2021 إلى 141 مليار ريال بنسبة 4.9% من الناتج الاقتصادي مقارنة بنحو 300 مليار ريال أو 12% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة عام 2020م.

كجزء من اتفاقية أوبك التاريخية للتجاوب مع جائحة كورونا، فقد وافقت المملكة ودول أخرى على خفض إجمالي إنتاجها من النفط الخام بمقدار 10 ملايين برميل يومياً، وتبع ذلك إجراء بعض التعديلات اللاحقة. لقد أثرت هذه التطورات بشكل كبير على اقتصاد المملكة، على الرغم من الدعم الحكومي المقدم في شكل حزمة من التدابير المالية والتفدية.

كذلك استضافت المملكة قمة مجموعة العشرين في الرياض في نوفمبر 2020م، والتي عُقدت افتراضياً بسبب جائحة كورونا. واتفق القادة على مواجهة التحديات بصلابة وتعزيز الجهود للتجاوب بشكل جماعي مع جهود مكافحة الجائحة. وعُقد أيضاً اجتماع طارئ في شهر مارس وافق الحضور من خلاله على دعم أولئك الذين فقدوا مداخيلهم المالية نتيجة تأثيرات الجائحة.